أسباب تهميش واحتواء دور المؤسسات الدينية

بقلم؛ الشيخ هاني السباعي

لقد تم احتواء وتهميش دور المؤسسات الدينية في الحياة السياسية عبر حقب تارخية متعاقبة منذ محمد علي باشا مروراً بالحقبة الخديوية والملكية حتى العهد الجمهوري.

يرجع ذلك إلى عدة أسباب سنحاول أن نسلط الضوء عليها، وقد اختصرتها في عشرة أسباب.

<u>وهي على النحو التالي:</u>

* * *

<u>السبب الأول؛ عدم استقلالية علماء الأزهر مالياً وحل الأوقاف الأهلية، مما أضعفهم وجعلهم مرتبطين بالحكومة:</u>

قبل أن نشرع في الحديث عن هذا السبب، أود أن أشير إلى أن أول من لفت الإنتباه إلى الإستفادة من المؤسسة الدينية وضرب العلماء بعضهم ببعض؛ هو نابليون وحملته المشئومة على مصر عام 1798.

لقد استطاعت كلاب الربيع - حسب وصف أحد المؤرخين لجيوش نابليون بونابرت - أن تكرس مفاهيم وتضع لبنات في كيفية التعامل مع المؤسسات الدينية وكيفية احتوائها بل واستخدامها لمصلحة السلطة.

لقد فعل نابليون في بضع سنين ما لم تستطع أن تفعله الحروب الصليبية على مدار قرنين من الزمان، لذلك فإن الأفكار البونابرتية كانت المنطلق الأساسي لمحمد علي باشا وأسرته المتسلطة على حكم مصر والشام ردحاً من الزمن حتى وقتنا الحاضر.

لكن هناك حقيقة تارخية أود أن تكون مدخلنا لهذا السبب وهي متعلقة بالعهدين المملوكي والعثماني.

كان الأزهر مستقلاً مالياً لذلك كان له دور في قيـادة الجمـاهير وحـتى عـزل الـولاة والسـلاطين؛ "في عهـدي المماليك والعثمــانيين ونتيجة لعــدد من العوامل الداخلية أهمها الإستقلال المالي والعلمي ومكانة علماء الأزهر في المجتمع أضـــحى الأزهر مســـتقلاً في ممارسة دوره - وليس تابعــاً للســلطة - مما جعل الـــدين يحتل مكـــان الصـدارة في المجتمع ويصـبح معه علمـاء الأزهر صـفوة المجتمع".

أقول: لقد عاش الأزهر بحق عصره الـذهبي في تينك الحقبـــتين، "وتعـــاظم دور علمـــاء الأزهر في الحقبـــتين المملوكية والعثمانية نتيجة اســـتقلالهم المـــالي والعلمي والذي مكنهم من القيام بالعديد من الأدوار الـتي تفرضـها مهمة العلمـاء في سـياق إسـلامي، وهي تعـيين الحـاكم وإسـداء النصح له طـوال فـترة حكمه ومراقبته وتقويمه وخلعه عندما يفقد شـروط المنصـب، وأيضـاً تعليم الـدين والـدفاع عن الشـعب في مواجهة السـلطة الظالمة وأن يكونوا حلقة وصل بينه وبين السلطة العادلة وتعبئته لتأييد سياستها إذا اقتضت الظروف ذلك.

وقد قـام علمـاء الأزهر - كما ذكرنـاه آنفـاً - بتولية محمد علي الـــذي فطن إلى قـــوتهم فعمل على تهميش دور الأزهر وأحـدث شـرخاً في اسـتقلاليته، فـتراجع نفـوذ علمائه الإجتمـاعي في مقابل تقـدم صـفوة شـبه علمانية في تفكيرها قـــادت عمليـــات تحـــديث على الطريقة الغربية".

والجــدير بالــذكر دور الخلفــاء العثمــانيين في عــدم التدخل في شؤونهم المالية والعلمية.

"ولم تعين الدولة العثمانية أي عــالم عثمـــاني في منصب شيخ الجـامع الأزهر طـوال حكمها وتـركت منصب شـيخ الأزهر للعلمـاء المصـريين دون أن ينافسـهم علمـاء عثمــانيون ولم تتــدخل في اختيــار أحد من المصــريين لمنصب المشــيخة ولم تحتم أن يكـــون الشـــيخ حنفي المذهب، بل تركت اختيار شيخ الجامع مطلقاً من كل قيد مذهبي ومنوطـاً بالمشـايخ أنفسـهم، وعلى الـرغم من أن السلطات العثمانية كـانت تفضل بطبيعة الحـال أن يكـون شيخ الأزهر حنفي المذهب فـإن أحـداً من علمـاء الحنفية لم يحتل منصب مشـيخة الأزهر طـوال العصر العثمـاني، وإنما تقلب على مشـيخة الأزهر إبـان هـذه الفـترة علمـاء من الشـافعية والمالكية، بحيث كـان منصب شـيخ الأزهر محصوراً في علماء هذين المذهبين.

والمعـــنى المســـتفاد من هـــذه الحقيقة أن الدولة العثمانية أمسكت عن الزج بنفسها في شؤون الأزهر فقد كـان مشـايخ الأزهر يقومـون باختيـار شـيخهم ويبلغـون الوالي العثماني باسمه.

وبين الشيخ محمد الخراشي أول شيخ للأزهر [1656 –ـ 1690] والشـيخ جـاد الحق علي جـاد الحق [1982 – 1996]، شـيخ الأزهر السـابق [تـوفي في 15/مـارس/ 1996] تعاقب على مشيخة الأزهر اثنـان وأربعـون شـيخاً على مـــدى 340 عامـــاً ذوي مـــذاهب مختلفة ومواقف متباينة".

"لـذلك اسـتهدف الأزهر لعديد من المـؤامرات نفـذها الحكام الطواغيت، الذين كانوا أدوات تنفيذ المؤامرة على الشـعب المسـلم في مصر، بـدءاً بمحمد علي، لقد وجه محمد علي أول ضربة للأزهر بالقضـاء على كبـار علمائـه، الـذين كـانوا يمثلـون الزعامـات الشـعبية فتخلص منهم، بالقتل أو السجن أو بالنفي أو الإبعاد".

أقـول: ثم جـاء ضـباط يوليو/1952 فـأجهزوا على الرجل المـريض، بل أطفـأوا بقية قناديل الجـامع العريق التي كانت تبدد ظلام الجهل وظلم الحكام.

وتصداق ذلك؛ "فـترة ما بعد ثـورة يوليـو/1952 فإنها وإن مثلت مرحلة تاريخية جديـــدة من مراحل التطـــور السياسي المصـــري، إلا أنها اختطت مســاراً معينــاً في تحديد العلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية.

فقد أقدم جمـال عبد الناصر في الـداخل على إعـادة صـياغة الفكر الـــديني بأســلوب يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبـــات التنمية كما حـــددتها الدولة وفق قناعاتها الفكرية والإيدلوجية فاستخدم الدين مع أدوات أخـرى في عمليات التعبئة السياسية وإيجاد شرعية لنظامه.

وفي هذا الإطار أضعف النظام الناصري من اسـتقلال العلمـاء من خلال سياسـته تجـاه المؤسسـات الإسـلامية الـتي انطلقت من عـدة محـاور تمثلت في القضـاء على استقلال العلماء المالي بإصدار قانون إلغاء الوقف الأهلي وتحويل جانب كبير من أراضي الأوقـاف لـوزارة الإصـلاح الـزراعي فضـلاً عن الغـاء المحـاكم الشـرعية - ألغيت المحـاكم الشـرعية بالقـانون رقم 462/1955 - والقضـاء على أي دور محتمل يمكن أن يؤديه الأزهر في شـــؤون

المجتمع باستقلال عن الدولة وذلك باصدار قانون إعادة تنظيم الأزهر.

بجانب هذا سعى النظام الناصري إلى إيجاد أداة إسلامية لسياساته، وهو ما تمثل في إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية".

أقول: هكذا قضى جمال عبد الناصر على دور الأزهر في كافة المناحي الحياتية وصار الأزهر مقعداً لا يستطيع حراكاً، عقب استصداره قانون حل الأوقاف الأهلية - القانون رقم 152/1957 - الخاص باستبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام وتسليمها للجنة العليا للإصلاح الزراعي، ومن ثم عجزت المؤسسة الدينية عن تأدية رسالتها وتم القضاء على أهم مصادر تمويل المؤسسة الدينية من خلال هذه القوانين الجائرة... لكن هل تم تطبيق هذه القوانين على أوقاف غير المسلمين أم أن هذه القوانين كانت موجهة أصلاً للقضاء على الحشاشة الباقية في عمر المؤسسة الدينية العريقة؟!

وعلى حين عوملت أوقاف المسلمين هذه المعاملة استثنيت أوقاف غير المسلمين من أحكام هذين القانونين، حيث وضع لها قانونان خاصان هما، القانون رقم 214 لسنة 1960 في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام للأقباط الأرثوذكس والقانون رقم 35 لسنة 1971 بشأن الأحكام الخاصة بتملك الأراضي الزراعية واستبدالها بالنسبة إلى الجمعيات الخيرية وطوائف غير المسلمين.

وقد جعلت قوانين تنظيم الأوقاف في عهد الرئيس عبد الناصر الدعوة الإسلامية بلا سند مادي ترتكز عليه الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على استقلال علماء الدين مادياً وفكرياً، وهو الأمر الذي كان له دوره البالغ في اتخاذ هؤلاء العلماء لمواقف الرفض والمعارضة من الدولة لاطمئنان كل منهم أن هذه المعارضة، وهذا النقد لن يؤثرا على حياتهم المعيشية ولن تفقدهم بالتالي وظائفهم.

علاوة على ذلك فإن هذه القوانين لم تطبق مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تسر على أوقاف الكنائس حيث ترك لكل كنيسة أوقافها في حدود مائتي فدان ومازاد عن هذا كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر "السوق السوداء"، وهو ما أدى في السبعينات لمناداة عدد من الأصوات بمساواة أوقاف المسلمين بأوقاف المسيحيين.

* * *

السبب الثاني؛ عدم استقلالية الأزهر علمياً وتدخل الدولة في تعيين شيخ الأزهر، وحمل بعض مشايخ الأزهر لشهادات دكتوراه من دول غربية:

وكان لهذا أثر سلبي في شخصية عالم الدين وطريقة تفكيره الشرعية، ولم يكتف ناصر وبطانته بتبعية الأزهر وبقية المؤسسات التابعة له مالياً.

وفي عهد الشيخ محمود شلتوت الذي تولى مشيخة الأزهر [من 1958 –ـ 1964] صدر القانون رقم 103 لسنة 1961، المعروف باسم "قانون تطوير الأزهر".

"وقد أريد به في حقيقة الأمر مسخ الأزهر وتخريبه باسم التطوير. لقد أنشئت بمجب هذا القانون كليات جديدة هي الطب والهندسة، والصيدلة، وطب الأسنان والعلوم، والتجارة، والزراعة، والتربية... بالإضافة إلى كليات الأزهر الأصيلة وهي كلية أصول الدين وكلية الشريعة وكلية اللغة العربية... ولقد استتبع إنشاء هذه الكليات تغيير مناهج التعليم الأزهري في المرحلتين؛ الإعدادية والثانوية، فأصبح على طالب الأزهر أن يدرس المناهج التي تدرس في المدارس المدنية كاملة بالإضافة إلى مناهج الأزهر، وكان لابد من مسخ العلوم الأزهرية حتى يخفف العبء عن الطلاب.

وبسبب هذه الإزدواج في المنهج - العلوم الأزهرية إضافة إلى علوم المدارس المدنية - هبط مستوى الطلاب الأزهريين إلى أدنى المستويات، وأكثر من هذا ضاعت هوية الطالب الأزهري التي كانت تتشكل من خلال المناهج الإسلامية التي كان يدرسها في المرحلتين الإبتدائية والثانوية القديمة... ولعل هذا كان هو الهدف الحقيقي من القانون رقم 103/1961م"!

أقول: واستمراراً لنزع مهابة العلم الشرعي من علماء الأزهر تم إرسال كثير منهم للحصول على نيل درجة الدكتوراه من الجامعات الغربية...

فالدكتور محمد الفحام [1969 - 1973] سافر في بعثة إلى فرنسا وعاد منها يحمل الدكتوراه من جامعة السربون... والدكتور عبد الحليم محمود [1973 - 1978]

سـافر إلى فرنسا وحصل على الـدكتوراه في الفلسـفة الإسلامية... الدكتور عبد الرحمن بيصار [1978 - 1982] سـافر إلى إنجلـترا وحصل على الـدكتوراه من جامعة إدنبرا... بالإضافة عـدد من وزراء الأوقـاف الـذين حصـلوا على درجة الدكتوراه من جامعـات غربية كـوزير الأوقـاف الحـالي حمـدي زقـزوق [ينـاير/1996] سـافر إلى ألمانيا وحصل على الـدكتوراه في الفلسـفة من جامعة مـوينخ، وبما يحويه دلالة لفظ "دكتور" في ذهن المسـلم العـادي، فهنـاك فـارق بين لفظ "شـيخ" وبما يحويه من إشـارات عظيمة ودلالته الشرعية في ذهن المسلم.

ومن ثم فقد نـزعت الأنظمة هيبة العلمـاء من صـدور النـاس! فبعد أن كـانوا يتلقـون العلم من "شـيخ" صـار صاحب الفتوى أو القدوة "دكتـور" فلو أنهم عربـوا الكلمة وقالوا مثلا: الشيخ فلان حاصل على درجة العالمية، لكـان هـذا حسـناً، ولكن الأخطر من ذلك أن هـذه العقليـات المعممة جاءت من الغرب بدكتوراه حسب مزاج الحـاكم، حيث استخدم هـؤلاء الـدكاترة المعممين! في الـدفاع عن قرارات وقوانين الأنظمة الخارجة عن شرع الله، وإلباسها ثوب الشرع!

ولم يكتف عبد الناصر وبطانته من تكبيل وتكميم أفواه علماء الأزهر، بل إنه أعطى لنفسه ولأي حاكم يأتي بعـده بمـوجب القـانون 103/1961؛ لـرئيس الجمهورية تعيين شيخ الأزهر، وكان هذا القانون يجعل الأزهر خاضـعاً لـوزير مختص... ثم لما كـان شـعار السـادات "الرجل المؤمن"! وكان من لوازم هذا الشـعار أو بـالأحرى لـوازم هـذه المرحلة الـتي كـانت القـوى الشـيوعية والناصـرية تتربص به وتتآمر عليه... استخدم السادات الأزهر لتحقيق مآربه، وذلك عنـدما اعـترض شـيخ الأزهر د. عبد الحليم محمود بسبب تبعية الأزهر لوزير شئون الأزهر، واستجاب السـادات لحاجة في نفسه لاقـتراح شـيخ الأزهر وأصـدر القرار رقم 350/1975، الـذي نص على أن يكـون شـيخ الأزهر هو الإمـام الأكـبر وصـاحب الـرأي في كل ما يتصل بالشؤون الدينية وأصبح شـيخ الأزهر بدرجة رئيس وزراء - مالياً - غير أنه يتبع رئيس الوزراء إدارياً!

لكن كل هـذا من الناحية الشـكلية، أما من الناحية الجوهرية؛ فشيخ الأزهر موظف في الدولة يقـول مـاتملي عليه المؤسسة الحاكمة، وحتى وزارة الأوقاف لم يتركوها من باب أولى في حالها.

فمنذ 1952 وحتى الآن فقد تولى رئاسة هذه المؤسسة ستة وزراء غير أزهريين؛ أحمد طعيمة/ضابط، حسين الشافعي/ضابط، أحمد الشرباصي/مهندس، د. عبد العزيز كامل/ أستاذ بكلية آداب القاهرة، د. الأحمدي أبو النور/أستاذ بكلية دار العلوم، و د. محمد علي محجوب/مأذون سابق وأستاذ قانون بحقوق عين شمس! فهل عجزت المؤسسة الدينية الرسمية أن يوجد من بين أبنائها من يكون وزيراً، فتسند الوزارة إلى عسكري برتبة ضابط؟!

هكذا استطاع النظام أن يهمش دور الإزهر في المجتمع عبر خطط مدروسة ومنظمة... فماذا كانت النتيجة بالطبع لصالح النظام...

ونسوق أمثلة تصداقاً لما نقول:

<u>مواقف لبعض علماء الأزهر سلباً وإيجاباً:</u>

<u>- شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي:</u>

تولى مشيخة الأزهر مرتين الأولى من [1928 – 1929] والثانية من [1935 – 1945]؛ هو تلميذ الشيخ محمد عبده.

هاجمه شيخ الإسلام مصطفى صبري المتوفى عام 1954، بسبب آراء الشيخ المراغي في قضية فصل الدين عن الدولة لذا فقد "هاجم شيخ الإسلام مصطفى صبري الأزهر بعنف وشدة، أما السبب في هذا فإنه - أي الشيخ - كان يظن أن الأزهر سيسانده كأحد دعاة الفكرة الإسلامية أمام محاولات الشيخ في شرح علمانية النظام الكمالي، واستنهاض الشيخ لهمم المسلمين بعد إلغاء الخلافة، فإذا بالأزهر يعلن تأييده لانقلابات مصطفى كمال أتاتورك.

في العدد 396 من "مجلة الرسالة" ظهرت مقالة بعنوان "أسبوع في تاريخ الإزهر"، فيها يقول الشيخ مصطفى صبري عن الشيخ الأكبر إمام الأزهر الشيخ المراغي؛ من أن الدين في كتاب الله غير الفقه، وأن من الإسراف في التعبير أن يقال عن الأحكام التي استنبطها الفقهاء وفرعوا عليها واختلفوا فيها، وتمسكوا بها حيناً ورجعوا عنها أنها أحكام الدين، فإنما الدين هو الشريعة التي أوصى الله بها الأنبياء جميعاً، أما القوانين المنظمة للتعامل والمحققة للعدل والدافعة للحرج فهي غير آراء

الفقهاء مستمدة من أصولها الشرعية تختلف باختلاف العصور والإستعدادات وتبعاً لاختلاف الأمم ومقتضيات الحياة فيها وتبعاً لاختلاف البيانات والظروف، ولو جاز أن يكون الدين هو الفقه مع ما ترى من اختلاف الفقهاء بعضها مع بعض وتنفيذ كل آراء مخالفيه وعدّها باطلة لحقت علينا كلمة الله؛ {إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء}.

يقول شيخ الإسلام مصطفى صبري أفندي في رده على هذا: (لا دين في الأزهر باعتراف فضيلة شيخ الأزهر وإمامه، بمعنى لا علم يدرس فيه وفي كلياته يصح أن يسمى علم الدين، ولا صحة لمما اشتهر عند الناس من كون الإزهر معهداً دينياً - بل كونه أكبر معاهد العالم الإسلامي الدينية - ولا لما تواطأ عليه المسلمون من اعتبار ما في كتب الفقه من الأحكام والقوانين أحكام الشريعة الإسلامية وقوانينها فتكون ما يسمونه الشريعة الإسلامية شريعة عندية لأناس يسمون الفقهاء... إن ما قاله شيخ الأزهر - الأستاذ الأكبر الإمام المراغي - اعتداء عظيم... على أئمة الإسلام أصحاب المذاهب المشهورة في الفقه مثل الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وبان حنبل رضي الله عنهم...).

ويواصل الشيخ مصطفى صبري تفنيده لآراء الشيخ المراغي قائلاً: (إن لقول الأستاذ الإمام المراغي مغزى لم يبح به قائله وقد خفي على محبذيه ومنكريه، وسأبديه أنا... يحاول الأستاذ الأكبر المراغي بقوله المنقول من قبل ترويج آخر آمال لهم "دعاة الفكرة الغربية"، وتمزيق آخر أوصال للإسلام وهو فصل الدين عن الحكومة فقد رام أن يتوصل إليه بفصل الدين عن الفقه وقطع صلته به، فكأنه يقول إن الفقه ينطوي على قوانين سنها الأئمة والمجتهدون وهي قوانين زمنية لا دينية، وخلاصة ادعاء فصل الدين عن السياسة قد وقع من زمان قدين في الإسلام منذ اتخاذ الحكومات الإسلامية آراء أئمة الفقه التي لا صلة لهم بالدين، قوانين معمول بها في بالد الإسلام، فلهذا يجوز لنا أن نهملها ونسن قوانين بدلاً منها قوانين أخرى أوفق لزماننا وسياستنا، ولا نكون إن فعلنا ذلك بدلنا ديننا إلى دين غير الإسلامم، أو فصلنا الدين عن السياسة أول مرة... وكان الأولى بالأستاذ الأكبر أن لا يتوسل إلى ترويج مبدئه بالإعتداء على الفقه وإخراج أقوال الفقهاء أئمة الإسلام من الدين، بل يبقيهم في مقاماتهم المسلمة دينياً ويقول نحن نجتهد ونضع القوانين الجديدة مستمدين ذلك من الأصول الشرعية، فتكون آراؤنا أيضاً فقهاً وديناً كما كانت آراؤهم. لكنه لم يفعل.

إن مقصــود الإمــام المــراغي؛ هو فصل الــدين عن السياسة وتخليص الحكومــــات في سن القــــوانين عن التقييد بقيــود الشـرع الإسـلامي، ثم إن هـذه الفكـرة من الأستاذ الإمام فكرة تنزيل الفقهـاء أئمة الـدين الواضـعين للقـواني الشـرعية، منزلة واضـعي القـوانين الزمنية غـير المتقيــدين في وضــعها بــالقيود الدينيــة، تشــبه ما فعله الكتــاب العصــريون بمصر من تنزيل الأنبيــاء إلى منــازل العبــاقرة منكــرين لهم النبــوة الميتافيزيقية والمعجــزات الخارقة لسنن الكون).

- شــيخ الأزهر عبد الــرحمن تــاج [1954 – 1958]:

وهو أنمــوذج عملي لعــالم الــدين الــذي يــبيع آخرته بـدنياه! لقد اسـتخدم عبد الناصر وبطانته هـذا الشـيخ في حملة الدعاية والتشهير ضد خصوم النظام، فقد استخدمه عبد الناصر عقب خلافه مع اللــواء محمد نجيب - وهو أول رئيس جمهورية لمصر عقب انقلاب يوليو1952 - فأصــدر فتوى بحق النظــام بسـحب الجنسـية المصـرية من محمد نجيب، أو بــالأحرى "ســريان عقوبة التجريد من شــرف المواطنة على الزعيم الذي يتعاون ضد بلاده"!

واستخدمه النظـام الناصـري أيضـاً في حملته الرهيبة ضد جماعة الإخـوان، فقد أصـدر بيانـاً بعنـوان "مـؤامرة الإخــوان" حــرص خلاله على الهجــوم على الجماعة من منطلق ديني على اعتبار أنهم يعملون على تشـويه الـدين وحقائقه، وأن الأزهر ســـــوف يعمل من منطلق حمايته للإسلام على أن يرد هذه الجماعة إلى الصواب لتعود إلى الحق.

- شيخ الأزهر حسن مأمون [1964 – 1969]:

في عهـده تم إعـدام الشـهيد سـيد قطب - نحسـبه كذلك - في 29/أغسطس/1966.

ويصف "جيلز كيبل" رد فعل المؤسسة الدينية وردهم على كتـــاب "معـــالم في الطريق" قـــائلاً: (أما رد فعل المؤسسة الإسـلامية المصـرية العـنيف والغاضب فقد بـدأ في مجلة "منــبر الإســلام"، وهي المجلة الــتي تصــدرها وزارة الأوقاف، وفي العديد من الكتب التي صـدرت أثنـاء محاكمة سـيد قطب، وكـانت وجهة النظر الأكـثر رسـمية، هي التي تجسـدت في الوثيقة الـتي أعـدها الشـيخ محمد

عبد اللطيف السبكي، رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، بناء على طلب شيخ الأزهر وقتئذ حسن مأمون.

فقد أشار الشيخ السبكي إلى أنه رغم أن النظرة الأولى لكتاب "معالم في الطريق" تظهر أنه كتاب يلبي نداء الإسلام، فإن المرء ينفر منه بعد ذلك من "أسلوبه الملتهب"، وتأثيره وخيم العواقب على النشأ وعلى القراء الذين يعانون من نقص ثقافتهم.

وقد فند الشيخ الكتاب - كلاً وجزءاً - حيث أوضح أنه من الكفر وصف أية فترة بالجاهلية باستثناء تلك الفترة التي سبقت البعثة المحمدية، وبناء على ذلك اتهم سيد قطب بأنه من الخوارج - "مثله مثل الخوارج" - استخدم سيد قطب مقولة "الحاكمية لله" لكي يطلب من المسلمين أن يعارضوا أي حكم أرضي... وهذا الكتاب "يسعى إلى إيهام بسطاء العقول وتحويلهم إلى متعصبين وقتلة عميان").

- شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق [1982 - 1996]:

يتهمه العلمانيون بأنه شيخ رجعي! سلفي! أصولي! وهاجموه في وسائل الإعلام كثيراً لخلافه معهم على قضايا ختان النساء واعتراضه على عائدات البنوك وشهادات الإستثمار...إلخ.

لكنه كان أداة النظام في قراراته المصيرية، فقد أيد معاهدة السلام مع العدو اليهودي عندما كان مفتياً... دافع عن النظام ونادى بعدم الخروج على الحاكم، كما في رده على كتاب "الفريضة الغائبة" للشهيد محمد عبد السلام فرج - نحسبه كذلك – ولا نزكي على الله أحداً.

وفي عام 1989 استخدمت الدولة شيخ الأزهر المذكور وبعض العلماء المشاهير، وهم الشيخ محمد متولي الشعراوي والشيخ الغزالي ود. القرضاوي و د. الطيب النجار فأصدروا بيانهم الشهير الذي كرس دفاعه عن السلطة وممارستها وبينوا أن تنفيذ الحدود من حق الحاكم وحده، وأن حكام مصر لا يردون لله حكماً!

وتحت عنوان "استغلال الدين لأغراض الحكام" يقول الشيخ صلاح أبو إسماعيل رحمه الله: (وكان اليأس قد غلبني في مجلس الشعب السابق من عدم جدوى المحاولات في تطبيق الشريعة الإسلامية مع زملاء أناديهم

فيستجيبون ثم يعدلون... ومجلس الشعب بحكم الدستور يستطيع أن يفرض على الحكومة ما يشاء... إلى أن كان يوم 18/ديسمبر/1978... وكانت وسائل إعلامنا تحدث الجماهير عن لقاء مرتقب بين السادات وبيغن على قمة جبل موسى في سيناء، ثم فوجئنا بأن بيغن في صلافة وعنجهية وغطرسة تجاهل الموعد، ولم يحضر ولم يعتذر، ويحتم الإتجاه إلى اصطناع غطاء لهذه الفضيحة فإذا رئيس مجلس الشعب يفاجئنا بأنه يقترح على المجلس الموقر أن يوافق على تكوين لجنة عامة لتقنين الشريعة الإسلامية، وأحسست وقتها أن هذه المفاجأة السارة لم تكن إلا غطاء للطعنة الصهيونية التي وجهت إلى رئيس مصر السادات).

- شيخ الأزهر الحالي د. سيد طنطاوي [27/مارس/1996]:

إذا كنا قد ضربنا بالشيخ عبد الرحمن تاج مثل العالم الذي يكون أداة في أيدي النظام... فإن الشيخ تاج يعتبر قطر في محيط فساد شيخ الأزهر الحالي... فقد فاق أقرانه وأتى بفتاوى وأقاويل وأحكام ما لم يأت بها الأوائل!

فالدكتور طنطاوي لا يرد للنظام الحاكم في مصر يد لامس! وفتاويه على حسب المقياس الرسمي للدولة! وإليك عينة من هذه المواقف:

أفتى طنطاوي؛ بجواز التحاق الفتيات إلى الكليات العسكرية والإلتحاق بالجيش!

أفتى؛ بجواز تحويل الرجل إلى أنثى بشرط الضرورة الطبية!

أفتى؛ بأن تطبيق الشريعة الإسلامية يحتاج إلى وقت طويل يصل فيها الجميع إلى القناعة

بارك توصيات مؤتمر المرأة في بكين، وقال؛ إن مطالب مؤتمر بكين الخاصة بالمساواة بين الرجل والمرأة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية!

استخدمته الدولة على نطاق واسع في حملته الشعواء ضد الجماعات الإسلامية، وطاف محافظات

وأقاليم مصر يندد بالجماعات الإسلامية ويتهماها بالإرهاب والجهل والخروج عن الملة الإسلامية!

وأيد طنطـــاوي الدولة في إغلاق بيـــوت الله، وخاصة الزوايا والمسـاجد الصـغيرة الـتي كـان يـتردد عليها بعض أفـــراد الجماعـــات الإســـلامية، كـــذلك أيد قـــرار رئيس الجمهورية بإحالة أعضـــــاء الجماعـــــات الإســـــلامية إلى المحاكم العسكرية!

ولم يطالب الدولة مرة - ذراً للرماد - أن تلغي قانون الطوارئ، كما لم يطالب الدولة صراحة بتطـبيق الشـريعة الإسلامية وقت أن كان مفتياً إلى أن صار شيخاً للأزهر!

في عـام 1995 عنـدما كـان مفتيـاً قـام بزيـارة إلى أمريكا بمصـاحبة القس "صـموئيل حـبيب" رئيس الطائفة الإنجيلية، وتم حصـوله على الـدكتوراه الفخرية من جامعة "وستمستر" بولاية بنسلفانيا! وقابل الفتى المدلل لليهـود "آل جور" نائب الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون"، والـذي لا يخفي تعصبه لصالحهم ضد العرب والمسلمين!

أما أهم فتاويه؛ فهي اباحته للربا، وهي الخاصة بشـهادات الإسـتثمار وصـناديق التوفـير، حيث أفـتى بـأن المعـاملات فيها جـائزة شـرعاً، ورد عليه كثـير من علمـاء الإسلام، وخاصة الـدكتور علي السـالوس في كتابه "حكم ودائع البنوك وشهادات الإستثمار في الفقه الإسلامي"!

وفي حرب الخليج 1990 كان بـوق النظـام الرسـمي مع شـيخ الأزهر جـاد الحق، وقد كـان في صف الكـويت والسعودية حسب الـدور المرسـوم له من الدولـة! بل إنه ذهب بنفسه إلى السـعودية لزيـارة القـوات المصـرية في حفر البـاطن! وأيد الإسـتعانة بقـوات أجنبية، وقـال بجـواز ذلك شرعاً!

مواقف ايجابية لبعض علمـــــــــاء المؤسسة الدينية:

وفي المقابل كـانت هنـاك مواقف تسـتحق الإشـادة والـذكر لعلمـاء المؤسسة الدينية الرسـمية، من أمثـال الشيخ محمد أبو زهرة.

أحب أن أضـيف قبل أن أنتقل إلى السـبب الثـالث؛ موقف الشـيخ محمد أبي زهـرة رغم أنه لم يكن شـيخاً

للأزهر، لكن كـــــانت له مواقف طيبة وخاصة قضــــــية فلسطين.

حيث يقول عنه فاروق منصور: (لقد وقف مع الشعب الفلسـطيني منذ البداية باعتبـار أن القضـية إسـلامية وقد رأيته يكـافح كفاحـاً مسـتميتاً ليحصل على قـرار لمجمع البحـوث الإسـلامية عـام 1968 بالقـاهرة يؤكد أن الجهـاد في فلســطين فريضة وأن على المســلمين أن يعلنـــوا الجهـاد المقـدس. كـان الـوقت عصـيباً على الأمة العربية والعـــالم الإســلامي، فـــالجيوش منهزمة أمـــام العـــدو الصهيوني، والأرض محتلة، والقوى قد تبعثرت، وكـان رأي بعض الأعضاء اعلان الجهاد المقـدس ومطالبة المسـلمين بذلك، وقاد الدعوة لذلك - للأمانة والتاريخ - الشـيخ محمد أبو زهـرة، والمفكر الجزائـري مالك بن نـبي رحمه اللـه، واللــواء الــركن محمــود شــيت خطــاب أطــال الله في عمره...

ولكن انتصر الــرأي المنــادي بــاعلان الجهــاد، وكــان المؤتمر قد خصص جانباً من دراساته ومناقشاته لموضوع الجهـاد، ومنه كـانت فتـوى الشـيخ محمد أبو زهـرة الـتي ضـمنها دراسـته: "إن العـدو قد دخل ديارنـا، وأخذ أرضـاً مقدسة من أرضـنا، وبـذلك يكـون القتـال فـرض عين، ولا يكون فـرض كفايـة، فيجب على كل مسـلم، في أي أرض إسلامية أن يتقدم للقتال، ويأخذ الأهبة لذلك... وإن الـذين احتلت أجــزاء من ديــارهم على المســلمين مجتمعين أن ينصروهم ولا يتركوهم".

ولم يقف الرجل عند هـذه الفتـوى بل اهتم بـأن يؤكد أن واجب تحرير فلسطين يقع على الحكومات والشـعوب لا على الأفراد والجماعات، وأن الجهاد أنواع كثـيرة وليس وقفــا على عم الجيــوش؛ "ليس الجهــاد بالعمل الجــامع للجيوش المجيشة بل للجهاد ضروب أخرى غير الجيــوش، فليـــذهب إلى الأرض المغتصـــبة في كل اقليم إســـلامي طائفة مدربة بالإيمــان والســلاح والمــال، تنطلق فتقض مضاجع أولئك المغتصبين، وتجعلها عليهم سماً زعافاً، بدل أن تكون لبناً وعسلاً كما يريدون").

* * *

السبب الثالث؛ انتشار مذهب الإرجاء وشـيوع التصوف في العالم العربي والإسلامي:

إن من لــوازم منهج الإرجــاء التواكل وعــدم الخــروج على الحكـام، وهـذا المنهج التـواكلي قـديم نـادى به بعض علمــاء الســنة بعد واقعة دير الجمــاجم بين محمد بن عبد الـــرحمن بن الأشــعث والحجـــاج بن يوسف، أي بعد فتنة القراء وهزيمتهم في دير الجماجم سنة81 هـ.

بدأ ينتشر رويداً حـتى صـار قاعـدة عند أهل السـنة - وهو ليس كـذلك - بعـدم الخـروج على الحكـام، مع إلقـاء شــبهات في غــير محلها، ثم اســتمرأ بعض العلمــاء هــذا المـــذهب، فتلقفته السلـــفية الحديثة، فـــألفت الكتب والأبحـــاث، بل إن الأنظمة الحاكمة ســـاعدت في طباعة ونشر هذه الأفكار لدرجة أن هذه الأفكار الإرجائية صـارت مسلمة عند عامة المسلمين وطلاب العلم الشرعي!

وقد خدم مذهب الإرجاء الحكام على مر العصور أيما خدمة، من تسـكين الجمـاهير وتخـديرهم، فكـانت النتيجة "دع الملك للمالك"، وقد ســرى هــذا المــذهب في جسد الأمة حــتى صــارت مرتعــاً للحملات الصــليبية وهجمــات التتـــار، وتســـلط الحكـــام، واتسع الخـــرق على الراقع، واستفحل الداء.

يقول الجبرتي واصفاً حال الناس عقب علمهم بقدوم الفرنسيس: (وقد كانت العلماء عند توجه مـراد بك تجتمع بالأزهر كل يـوم ويقـرأون البخـاري وغـيره من الـدعوات، وكـــذلك مشـــايخ فقـــراء الأحمدية والرفاعية والبراهمة والقادرية والســـعدية وغـــيرهم من الطوائف وأربـــاب الأشـاير، ويعملـون لهم مجـالس بـالأزهر، وكـذلك أطفـال المكـاتب، ويـذكرون أطفـال المكـاتب، ويكـررون الإسم اللطيف وغيره من الأسماء).

ووصف الجــبرتي أخلاط النــاس وهم يصــيحون عقب دخول الفرنسيس القـاهرة ويعلق على ذلـك: (ضج العامة والغوغـــاء من الرعية وأخلاط النـــاس بالصـــياح ورفع الأصوات بقـولهم: يا رب يا لطيـف، ويا رجـال اللـه، ونحو ذلك وكأنهم يقاتلون ويحـاربون بصـياحهم وجلبتهم، فكـان العقلاء من النــاس يقولــون لهم إن رســول والصــحابة والمجاهــدين إنما يقــاتلون بالســيف والحــراب وضــرب الرقاب، لا برفع الأصوات والصراخ والنباح، فلا يستمعون، ولا يرجعون عما هم فيه، ومن يقرأ ومن يسمع!).

وقد ظل علماء الأزهر وشـيوخه يحـافظون على هـذه البدعة، كلما ألمت بالبلاد مصـيبة، أو داهمتها كارثـة، فبعد مرور ما يقـارب من تسـعين عامـاً على مجئ الفرنسـيين

إلى مصـــر، قـــام الأســـطول الإنجلـــيزي بقصف مدينة الإسكندرية وتمكن من احتلالها.

يقــول القايــاتي وهو من شــيوخ الأزهــر: (وعنــدما انتشبت الحرب بين الإنكليز وأهل الوطن العزيز، اجتهـدوا غاية الاجتهــاد، في ســبيل المدافعة والجهــاد، بأخذ الأهبة والاســتعداد... وكـانت السـادة العلمـاء الأعلام، ولا سـيما أستاذنا شيخ الإسلام - يعني شـيخ الأزهر - يقـرءون كتـاب البخاري الشريف، في الجامع الأزهر الأنور المنيف).

أقـول: لا عجب أن يقـوم نـابليون بإحيـاء هـذه البـدع وحضــور الموالد، ويسـير على دربه حكـام اليـوم الـذين يريـدون إسـلاماً معينـاً، هو إسـلام الـدراويش وأصـحاب الرايـات والبيـارق، الـذين لا يـألون جهـداً في الـدفاع عن الأنظمة الــتي تحمي خــزعبلاتهم وخرافــاتهم، بل وتحمي أيضاً انحرافاتهم وملذاتهم المحرمة!

*　　*　　*

<u>السـبب الرابع؛ وجــود طــابور خــامس من العلماء يعملـون لحسـاب النظـام، مع بث الفرقة ونشر الشـائعات عن العلمـاء الـذين لا يسـيرون في فلك المنظومة السلطوية:</u>

فبعد أن صارت مرتبـات العلمـاء وكـادرهم الـوظيفي بأيدي الحكومة سهل على النظـام اخـتراقهم وتجنيد بعض النفـوس الضـعيفة من العلمـاء فراحـوا يكتبـون التقـارير السرية ضد توجهـات زملائهم الفكرية والسياسـية، بل إن الأمر معمـول به في الجمعيـات الخيرية الشـرعية التابعة لـوزارة الشـؤون الإجتماعية فهنـاك بين أعضـاء مجـالس إدارة هذه المؤسسـات الإسـلامية من يعمل لصـالح الأمن ويرسل عن نشاط زملائه المشايخ، مما سبب فصل بعض العلماء من قيادة هذه الجمعيات وسجنهم والتشهير بهم.

وقد أدى هــذه السـلوك إلى التشــكيك في بعضــهم والقـاء التهم جزافـاً مما أحـدث فرقة بين المشـايخ، فلم يقوموا بالدور الدعوي المنشـود، وكل ذلك يصب في خانة النظام ولصالحه.

*　　*　　*

السبب الخامس؛ تركيز وسائل الإعلام الحكومية على رسم صورة نمطية ساخرة لعالم الدين، مما أدى لإهتزاز صورة عالم الدين في قلوب وعقول الأجيال المتعاقبة:

وتعتبر الماكينة الإعلامية للنظام الناصري هي أول من قامت بهذه الحملة الشرسة ضد علماء الدين بغية نزع التدين من الأمة تدريجياً، لهذا الغرض جند النظام مجموعة من المتفسخين شخصياً والمنبوذين لدى المجتمع بالقيام بهذا الدور، وقد صاروا أحد أعمدة النظام في ترويج الشائعات والنيل من الإسلام وأهله بحجة الإبداع والفن والفكاهة وغير ذلك من السخافات!

فقد طفحت أفلامهم ومسرحياتهم ومسلسلاتهم في كافة المناحي الحياتية، اقتحمت على الناس بيوتهم، يشوهون ويسخرون من الدين وأهله، تارة السخرية من رجل الدين المتنطع والمتقعر! وتارات من الشباب النقي الطاهر! ثم انكشف المخبوء فأفصحوا عما تخفي صدورهم فبعد الغمز واللمز على الإسلام وأهله صار الشتم الصراح على نبي الإسلام وعلى الذات العلية!... والعياذ بالله!

ولن نطيل في هذا الموضوع كثيراً فقد لوثوا الأجواء الفضائية بأفلامهم وأخبارهم وبرامجهم الهدامة!

* * *

السبب السادس؛ الضغوط الدولية والمؤامرات العالمية بغية إضعاف روح التدين لدى الأمة المسلمة عبر برامج ومعونات منظمة ينفذها أذنابهم المتسلطون في المنطقة العربية والإسلامية:

ألم يعترض الكيان اليهودي في فلسطين على حلقات الشيخ متولي الشعراوي عام 1980 عند تفسيره لسورة البقرة وكلامه عن مكر اليهود وخداعهم وقتلهم الأنبياء بغير حق، ثم استجابت الحكومة المصرية فمنعت حلقات الشعراوي فترة، ثم أعادته بعد مقتل السادات!

ألم يقم شيخ الأزهر الحالي سيد طنطاوي بالموافقة على إلغاء السنة الدراسية لطلاب الأزهر وإلغاء بعض الفقرات الشرعية بحجة تحسين مستوى الطالب،

فلمصلحة من؟ بالطبع لليهود وأجهزة الإستخبارات الغربية والأمريكية.

ألم يقم وزير التعليم المصري حسين بهاء الدين بحذف بعض غزوات الرسول المتعلقة بسيرة الرسول لتلاميذ المدارس بناء على طلب هيئة استشارية أمريكية، باعتبار أن هذه المقررات والمناهج المدرسية تخدم التطرف وضد التطبيع مع اليهود! بالإضافة إلى فصله كل مدرس يشبه في أنه من الملتزمين دينياً وإن كان شكلياً، وراجع إن شئت ملف محاكم القضاء الإداري التي يتظلم منها المدرسون ضد وزير التعليم بسبب فصله إياهم أو نقلهم إلى وظائف إدارية بعيدة عن التعاليم التربوي المباشر!

ألم يقم وزير الإعلام المصري بتجفيف برامج إذاعة القرآن الكريم، أكثر من أحد عشر برنامجاً دينياً تم شطبه وإلغاؤه، لمصلحة من؟! بالإضافة إلى فصل ونقل المذيعات اللائي ارتدين الحجاب!

مقابلات شيخ الأزهر المشبوهة لحاخامات اليهود وحصوله على الدكتوراه الفخرية! من أجل ماذا؟! "هلا جلس أحدكم في بيت أبيه وبيت أمه" - أوكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لابن اللتبية -

لمصلحة من هذه المؤتمرات المتوسطية والإقليمية والكونية، وازدياد نغمة محاربة الأصولية والقضاء على الإرهاب! لدرجة أن هذا الشعار الذي ابتكره النظام المصري - محاربة الإرهاب - يستخدم اليوم بمباركة علماء المؤسسة الدينية الرسمية في قتل وتشريد وتجويع المسلمين واحتلال بلادهم بحجة القضاء على الإرهاب!

لذلك لا ضير أن يردد رئيس روسيا اليوم في قتله لمسلمي الشيشان، طالما أن هناك شعاراً ينطلي على البسطاء وبموافقة العلماء؛ "نحن لا نحارب الإسلام بل نحارب الإرهاب"!

لا ضير أن يضرب أمريكا السودان وأفغانستان والعراق والعالم الإسلامي طالما أن هناك شعاراً اسمه "محاربة الإرهاب"!... وعلماء المؤسسة الدينية لا يزالون يتفرجون، بل إنهم ينمقون بيانات التأييد لضرب العجائز والأرامل وطمس الحضارات ووأد المآذن! كل ذلك تحت مسمى الشعار اللعين محاربة "الإرهاب"!



{وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال}